



**جمهورية مصر العربية**

**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**

**جداول العرض والاستخدام  
لعام ٢٠١٧/٢٠١٨  
في إطار نظام الحسابات القومية**

عند إعادة نشر أو اقتباس  
أى مادة من هذا الإصدار يرجى الإشارة إلى المصدر وهو  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

## تقديم

يسر الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء أن يقدم جداول العرض والاستخدام عن عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وفق المنهجيات والأسس الموصى بها في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ٢٠٠٨ والتي اعتمد في تركيبها علي بيانات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ والبيانات التفصيلية للإحصاءات الاقتصادية التي أجراها الجهاز بالإضافة إلي إحصاءات وبيانات المصادر الأخرى المعنية كما تم تركيب هذه الجداول لجميع القطاعات التنظيمية التي أوصي بها النظام علي مستوي الاقتصاد الكلي بما في ذلك قطاع بقية العالم .

ورغبة في توفير قاعدة بيانات اقتصادية كلية صالحة لتحليل وتقييم أداء الاقتصاد القومي يقدم الجهاز هذه الجداول لخدمة أغراض التحليل الاقتصادي الكلي وترشيد عملية رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصادية.

ويسر الجهاز تلقي المقترحات والتعليقات من المهتمين بالدراسات الاقتصادية والمالية والتي تسهم في تطوير العمل وتحسين نوعية البيانات مستقبلاً.

والله ولي التوفيق،

**لواء / خيرت محمد بركات**

**رئيس الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء**

## الفهرس

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
١	The methodology	منهجية الإحصائية
١٤	General indicators	المؤشرات العامة
	<b>Bulletin tables</b>	<b>جداول النشرة:</b>
	<b>A- Aggregates tables</b>	<b>أ - الجداول الإجمالية</b>
١٨	Contribution of organizational sectors in value added	١ مساهمة القطاعات التنظيمية في القيمة المضافة
١٩	Contribution of economic activities in value added	٢ مساهمة الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة
٢٠	Aggregated supply table according to organizational sectors	٣ جدول العرض التجميعي وفق القطاعات التنظيمية
٢١	Aggregated use table according to organizational sectors	٤ جدول الاستخدام التجميعي وفق القطاعات التنظيمية
٢٢	Commodity balance table	٥ جدول الميزان السلعي
٢٣	Aggregated supply table according to economic activities	٦ جدول العرض التجميعي وفق الفئات الجدولية للأنشطة الاقتصادية
٢٤	Aggregated use table according to economic activities	٧ جدول الاستخدام التجميعي وفق الفئات الجدولية للأنشطة الاقتصادية
	<b>B- Detailed tables</b>	<b>ب - الجداول التفصيلية</b>
٢٧	Supply table	٨ جدول العرض
٢٩	Use table	٩ جدول الاستخدام

## منهجية الإحصائية

### أولاً: ماهية جداول العرض والاستخدام:

تمثل جداول العرض والاستخدام إطاراً كاملاً للموارد والاستخدامات ضمن إطار نظام الحسابات القومية 2008، حيث يوضح جدول العرض المصادر الخاصة بعرض المنتجات في الاقتصاد القومي (محلية أو مستوردة). كما يوضح جدول الاستخدام الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد من المنتجات، وكذلك الدخول الأولية المتولدة عن العملية الإنتاجية، حيث يمكن من خلاله حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

### ثانياً: أهمية جداول العرض والاستخدام:

- ١- تمثل مصفوفة العرض والاستخدام إطاراً منهجياً لإعداد تقديرات الحسابات القومية وفق مناهج التقدير الثلاثة (الإنتاج، الدخل، الإنفاق)، مع افتراض تحقق توازن الموارد والاستخدامات.
- ٢- نظراً لاعتماد هذه الجداول على بيانات تفصيلية حول إنتاج واستخدام السلع والخدمات المنتجة في المجتمع، فهي تعتبر إطاراً أساسياً لإعادة تقييم البيانات، ولعمليات التقدير المستمر للمصادر غير المغطاة إحصائياً، كما تعكس مدى شمول الأطر الإحصائية وأوجه النقص والقصور بها، ومدى الاتساق فيما بين الإحصاءات المختلفة.
- ٣- يمكن الاستعانة بمصفوفة العرض والاستخدام كأساس للتقديرات الربع سنوية التي تعتمد على إحصاءات سريعة وقصيرة الأجل.
- ٤- تعتبر جداول العرض والاستخدام نقطة الانطلاق الأساسية في بناء جداول المدخلات والمخرجات، ومن ثم مصفوفة المعاملات الفنية.
- ٥- تساعد في اشتقاق الأوزان الترجيحية لتركيبة الأرقام القياسية.

### ثالثاً: هيكل جداول العرض والاستخدام:

تناول هذه الجداول عرض واستخدام السلع والخدمات وفقاً للأنشطة التي قامت بإنتاج أو استهلاك هذه السلع والخدمات، حيث تصنف الأنشطة حسب دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) ودليل التصنيف الوظيفي للحكومة COFOG ضمن قطاعاتها التنظيمية الرئيسية التي تتمثل في:

١- قطاع المشروعات غير المالية.

٢- قطاع المشروعات المالية.

٣- قطاع الحكومة العامة.

٤- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

٥- قطاع الأسر المعيشية.

حيث تقوم الأنشطة الاقتصادية في القطاعين الأول والثاني بإنتاج السلع والخدمات بغرض البيع في السوق، ومن ثم فإن لها سعر سوق أو سعر معادل في السوق (يشمل أيضاً المنتجون لأغراض الاستخدام الذاتي). أما القطاعان الثالث والرابع فهما يمثلان منتجي الخدمات الحكومية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، وهذه الخدمات ليس لها سعر سوق أو سعر معادل في السوق. ويوضح القطاع الأخير الخدمات التي تقدم فيما بين الأسر بأجر.

يبين جدول العرض كلاً من قيمة المنتجات المتنوعة المنتجة في كل صناعة مقيمة بالأسعار الأساسية (الأسعار الأساسية لا تتضمن هوامش النقل والتجارة وصافي الضرائب على المنتجات)، وكذلك جملة المعروض من كل منتج مقيماً بكل من الأسعار الأساسية وأسعار المشتريين (السعر الذي يدفعه المشتري، أى بعد إضافة الهوامش وصافي الضرائب على الإنتاج والمنتجات). ويعرض جدول الاستخدام تكلفة الإنتاج في كل صناعة (استخدامات كل منتج مقيمة بسعر الشراء).

ويفترض أن عرض كل منتج يجب أن يعادل استخدامات هذا المنتج عندما يقاس كل منهما بنفس السعر. وكذلك قيمة منتج أى صناعة يجب أن تكون مساوية لتكلفة إنتاجه، بما في ذلك المدخلات الأولية. وتستند فكرة تحقق التوازن بين جدول العرض والاستخدام على هذين الافتراضين.

رابعاً: التوازن بين القيمة المضافة والطلب النهائي في جدول الاستخدام:

تعتبر جداول العرض والاستخدام ذات فائدة كبيرة ليس فقط لإمكانية اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات المتماثلة التي تستخدم للأغراض التحليلية، ولكن أيضاً لإمكانية تجميع القيمة المضافة وفقاً للأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية، واحتساب الطلب النهائي وفقاً لنوع المنتج. وكذلك تحقق هذه الجداول الربط بين القيمة المضافة والطلب النهائي، وذلك على أساس أن الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يعادل الطلب النهائي. وفي هذا الإطار يتحقق التكامل بين المناهج الثلاثة لقياس الناتج المحلي: نهج الإنتاج ونهج الدخل ونهج الإنفاق، وذلك على النحو التالي:

١- نهج الإنتاج:

حيث يمكن الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بطرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج لجميع الأنشطة الإقتصادية في الاقتصاد القومي، مضافاً إليه الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات.

الناتج المحلي الإجمالي = الإنتاج بالأسعار الأساسية

- الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري

+ الضرائب على المنتجات

- الإعانات على المنتجات

## ٢- نهج الدخل:

حيث يقاس الناتج المحلي الإجمالي كمجموع مكونات القيمة المضافة المتولدة بواسطة المنتجين أو الصناعات، وتحسب كالتالي:

الناتج المحلي الإجمالي = تعويضات العاملين

+ الضرائب على الإنتاج

- الإعانات على الإنتاج

+ الدخل المختلط

+ فائض التشغيل الإجمالي

## ٣- نهج الإنفاق:

هذا النهج يحسب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع مكونات الطلب النهائي كالتالي:

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي العائلي

+ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات

+ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي

+ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

+ التغير في المخزون

+ الصادرات من السلع والخدمات

- الواردات من السلع والخدمات

## خامساً: التعاريف والمفاهيم المستخدمة:

تم تركيب جداول العرض والاستخدام طبقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتعديلاته

لعام ٢٠٠٨ وأهم التعاريف التي استخدمت في إطار هذا النظام هي كالتالي:

- ١- الإقامة: تعتبر الوحدة المؤسسية أو العائلة مقيمة في بلد ما عندما يكون لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد، بمعنى وجود موقع لها في داخل الإقليم تمارس فيه أنشطة اقتصادية وتدخل في معاملات وتستمر في ذلك لمدة عام أو أكثر. فالإقامة لا تقوم على أساس الجنسية أو أى معايير قانونية. وعلى ذلك يعتبر أفراد العائلات المقيمة مقيمون، حتى وإن عبروا الحدود للعمل أو غيره لفترات قصيرة من الزمن (أقل من عام). أما إذا عملوا أو أقاموا في الخارج لفترات طويلة (عام أو أكثر) وأصبح لهم مركز مصلحة اقتصادية في الخارج فإنهم يصبحون غير مقيمين. وتعتبر الهيئات التي لا تهدف إلى الربح مقيمة في البلد الذي تأسست وسجلت فيه قانوناً.
- ٢- قطاع المشروعات غير المالية: ويشمل المؤسسات التي يتركز نشاطها الرئيسي في إنتاج السلع أو الخدمات السوقية (عدا الخدمات المالية). ويضم هذا القطاع:

- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.
- الصناعات الاستخراجية.
- الصناعات التحويلية.
- الكهرباء والغاز والمياه.
- التشييد والبناء.
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح.
- المطاعم والفنادق.
- النقل والتخزين والاتصالات.
- العقارات وخدمات الأعمال.
- الخدمات الاجتماعية والشخصية.

- ٣- قطاع المشروعات المالية: ويشمل المؤسسات التي يتركز نشاطها الرئيسي في الوساطة المالية أو تمارس أنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالاً وثيقاً بالوساطة المالية، كما يتضمن الهيئات التي لا تهدف إلى الربح والتي تنتج إنتاجاً سوقياً ذات طبيعة مالية. وعلى هذا فإن هذا القطاع يضم: البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة، شركات التأمين، صناديق المعاشات التقاعدية، البورصات والسمسة والصرافة، وما شابه.

٤- قطاع الحكومة العامة: يتكون من وحدات الحكومة المركزية والحكومة المحلية، كما يشمل صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوحدات الحكومة. وكذلك الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتنتج إنتاجاً غير سوقي، وتتبع وتمول من الوحدات الحكومية أو صناديق الضمان الاجتماعي. وتقوم الوحدات الحكومية بتقديم خدمات غير سوقية بصفة أساسية، وقد تقوم بتوفير سلع للاستهلاك الفردي والجماعي، كما تعيد توزيع الدخل والثروة.

٥- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: وهي كيانات قانونية واجتماعية تعمل بصورة رئيسية في إنتاج السلع والخدمات غير السوقية من أجل الأسر المعيشية (مجاناً أو مقابل رسم معين ولكن ليس بغرض الربح). وتتكون الموارد الرئيسية لتلك المؤسسات من تبرعات الأسر المعيشية أو اشتراكات تلك الأسر. وهي تنتج خدمات تعتبر استهلاكاً يخص الأفراد، ولا تنتج خدمات جماعية. ويمكن تمييز نوعين من هذه المؤسسات: النوع الأول يتألف من المؤسسات التي تنشئها اتحادات أشخاص لتوفير سلع أو خدمات لفائدة الأعضاء أنفسهم بالدرجة الأولى، وتقدم الخدمات عادة مجاناً، وتمول من اشتراكات ورسوم عضوية منتظمة، مثل الجمعيات المهنية والأحزاب... الخ. والنوع الثاني يتألف من الهيئات والجمعيات الخيرية ووكالات العوثة والمعونة التي تنشأ لأغراض خيرية، ويأتي معظم موارد هذه المؤسسات من التبرعات والمعونات النقدية والعينية.

٦- قطاع الأسر المعيشية: وتعرف الأسرة المعيشية بأنها فرد أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في السكن، ويجمعون بعض أو كل دخلهم و ثرواتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية يتألف معظمها من الإسكان والغذاء. وغالباً ما تكون الأسرة المعيشية مطابقة للأسرة الزوجية (العائلة)، ولكن لا يقتضى بالضرورة أن ينتمى أفراد الأسرة المعيشية إلى نفس العائلة مادام هناك شيء من الاشتراك في الموارد والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المستخدمون المنزليون المأجورون الذين يعيشون مع رب العمل في مسكن واحد جزءاً من أسرة رب العمل المعيشية حتى وإن قدم لهم المسكن والطعام كأجر عيني. ويتم الإنتاج في الأسر المعيشية في إطار مشاريع يملكها ويسيطر عليها أفراد الأسرة المعيشية مباشرة إما بصورة فردية أو في شراكة مع آخرين وينظر إليها باعتبارها مشاريع غير منظمة.

٧- قطاع العالم الخارجي (قطاع بقية العالم): يتألف هذا القطاع من جميع الوحدات المؤسسية غير المقيمة التي تدخل في معاملات مع الوحدات المقيمة، أو التي تكون لها علاقات اقتصادية أخرى مع الوحدات المقيمة. ويشمل قطاع بقية العالم تلك الوحدات التنظيمية (المؤسسية) غير المقيمة

الموجودة مادياً داخل حدود الدولة الجغرافية مثل (السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية... الخ)، إضافة إلى الوحدات غير المقيمة الموجودة خارج الحدود الجغرافية للدولة.

٨- المنتجات السوقية: مخرجات (سلع أو خدمات) تباع بأسعار اقتصادية أو يتم التصرف بها بطريقة أخرى في السوق، أو يعتزم بيعها أو التصرف بها في السوق. ويكون السعر اقتصادياً إذا كان له تأثير كبير على الكميات التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها.

٩- المنتجون السوقيون: منتجون يبيعون معظم أو كل إنتاجهم بأسعار اقتصادية، أى بأسعار لها أثر هام على الكميات التي يستعد المنتجون لبيعها والكميات التي يرغب المشترون في شرائها.

١٠- المنتجون غير السوقيين: هم المنتجون الذين يقدمون معظم إنتاجهم إلى الآخرين مجاناً أو بأسعار غير اقتصادية (أسعار رمزية).

١١- الأسعار السوقية: النقود التي يكون المشتري راغباً في دفعها مقابل حيازة سلعة أو خدمة يكون البائع راغباً في بيعها. وهى الأسعار الفعلية التي يتفق عليها المتعاملون في السوق.

١٢- أسعار السوق المعادلة: مقاييس تقريبية أو طرق بديلة للأسعار السوقية تستخدم في الحالات التي لا يوجد فيها أسعار سوق فعلية لسلعة أو خدمة، ومن ثم يتم تقدير سعر مكافئ وذلك بالمقارنة بسعر معروف في السوق وموجود في ظروف يمكن اعتبارها مماثلة.

١٣- سعر المشتري: المبلغ المدفوع من قبل المشتري، ويشمل هذا السعر صافي الضرائب والإعانات مضافاً إليه هوامش النقل والتجارة.

١٤- السعر الأساسي: السعر قبل إضافة الضرائب وخصم الإعانات، ودون إضافة هوامش النقل والتجارة على المنتج.

١٥- هامش النقل: تكلفة النقل التي يدفعها المشتري بصورة مستقلة ليتسلم سلعة ما في الوقت والمكان المحددين.

١٦- هامش التجارة: هو الفرق بين سعر البيع وتكلفة شراء السلعة المباعة من جديد في الوقت الذي بيعت أو استخدمت فيه.

١٧- الضرائب على الإنتاج: تتكون من الضرائب مستحقة الدفع على السلع والخدمات عند إنتاجها أو تسليمها أو بيعها أو تحويلها، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج التي تشمل أساساً

الضرائب على ملكية أو استخدام الأرض أو المباني أو الأصول الأخرى المستخدمة في الإنتاج، أو الضرائب على العمالة أو تعويضات العاملين المدفوعة.

١٨- الضرائب على المنتجات: تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك الخاص أو لتكوين رأس المال الخاص، مثل الضريبة العامة على المبيعات، ورسوم الاستهلاك، والضرائب على خدمات معينة... إلخ.

١٩- الرسوم الجمركية: تشمل الضرائب على السلع والخدمات المستحقة الدفع في اللحظة التي تعبر فيها الحدود الجمركية للإقليم الاقتصادى للدولة، أو عندما تسلم السلع بواسطة منتج غير مقيم إلى وحدة مؤسسية مقيمة.

٢٠- الإعانات: مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة إلى المشاريع على أساس مستوى نشاطها الإنتاجى أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تستوردها، وتهدف دائماً إلى التأثير على مستوى الأسعار أو تغطية خسائر ناتجة من سياسة الدولة في هيكل الأسعار.

٢١- الاستهلاك الوسيط: السلع والخدمات المستخدمة كمدخلات في العملية الإنتاجية (مستلزمات الإنتاج).

٢٢- القيمة المضافة بالأسعار الأساسية: قيمة الإنتاج بالأسعار الأساسية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) بأسعار المشتري.

٢٣- الناتج المحلي الإجمالى: إجمالى القيمة المضافة بالأسعار الأساسية التي تحققها جميع الوحدات المنتجة المقيمة، مضافاً إليها الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات.

٢٤- الإهلاك: هو النقص السنوى في قيمة الأصول الثابتة نتيجة مشاركتها في العملية الإنتاجية طوال عمرها الإنتاجى. وتتمثل الأصول الثابتة القابلة للإهلاك في المباني وجميع أنواع الآلات والمعدات وكذلك الأثاث والتراكيب والسيارات، بينما لا تعتبر الأراضي أصلاً قابلاً للإهلاك لأن عمرها المفترض غير محدود.

٢٥- تعويضات العاملين: هى مجموع الأجور والمرتببات (قبل خصم الاستقطاعات التقاعدية أو الضرائب) والمزايا النقدية والعينية والاجتماعية المستحقة للعاملين في كافة الأنشطة الاقتصادية.

٢٦- فائض التشغيل الإجمالى: القيمة المضافة بالأسعار الأساسية مطروحاً منها الأجور (تعويضات العاملين) والضرائب على الإنتاج.

٢٧- فائض التشغيل الصافى: فائض التشغيل الإجمالى مطروحاً منه الإهلاك.

- ٢٨- إنفاق الاستهلاكى النهائى للعائلات (الأسر المعيشية): إنفاق العائلات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، بما فى ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية.
- ٢٩- إنفاق الاستهلاكى النهائى للحكومة: إنفاق الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، والخدمات الاستهلاكية الجماعية.
- ٣٠- إنفاق الاستهلاكى النهائى للهيئات التى لا تهدف للربح وتخدم العائلات: إنفاق هذه الهيئات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية.
- ٣١- التكوين الرأسمالى الثابت: قيمة الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام مطروحاً منها الاستبعادات .
- ٣٢- التغير فى المخزون: هو قيمة المخزون فى آخر العام مطروحاً منه قيمة المخزون فى أول العام مضافاً إليه صافى التغير فى تقويم المخزون خلال العام.
- ٣٣- طريقة الراس (RAS) هى طريقة رياضية تستخدم لإجراء التوازن بين جدولى العرض والاستخدام.

#### سادساً: الفترة المرجعية:

عام ٢٠١٧/٢٠١٨ للقطاع الحكومى والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والصادرات والواردات ،  
وعام ٢٠١٧ للقطاع الخاص.

#### سابعاً: مصادر البيانات:

- اعتمد تركيب جداول العرض والاستخدام على بيانات التعداد الاقتصادي الذى أجراه الجهاز لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ونشرة الهيئات الاقتصادية. كذلك نتائج بعض المسوح مثل: مسح الدخل والإنفاق، ومسح القوى العاملة، إلى جانب بعض البيانات التى تنشرها بعض الجهات المختصة، ومن أهمها:
- الحساب الختامى للدولة الذى تصدره وزارة المالية.
- ميزان المدفوعات الذى يصدره البنك المركزى.
- نشرة (وزارة الزراعة).
- الميزانية العمومية للبنك المركزى.

#### ثامناً: التصانيف المستخدمة:

- ١- تصنيف وظائف الحكومة (COFOG).
  - ٢- التصنيف المركزي للمنتجات (التنقيح ١.١) (CPC1.1).
  - ٣- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) (ISIC.4).
  - ٤- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP).
  - ٥- النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية (HS).
  - ٦- تصنيف المعاملات في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
  - ٧- تصنيف المتعاملين في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
  - ٨- دليل ميزان المدفوعات (التنقيح السادس).
- وقد تم توحيد التصنيف لجميع الأنشطة المنتجة وفقاً لتصنيف ISIC4، وللمنتجات وفقاً لتصنيف CPC1.1، وهو ما تطلب الربط بين التصنيفات المختلفة لإجراء عملية التحويل المطلوبة من تصنيف لآخر.

#### تاسعاً: أهم المعالجات:

١- نشاط تكرير البترول: وهو يمثل أهمية خاصة ضمن الصناعات التحويلية. وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمنتجات البترولية، فقد تم الاعتماد على بيانات وزارة البترول، وبيانات الهيئة العامة للبترول، وبيانات التعداد الاقتصادي. وقد تم حساب الإنتاج بالسعر الأساسي، ومستلزمات الإنتاج بسعر السوق مثل بقية مستلزمات الإنتاج في الأنشطة الأخرى. وتظهر هذه المعالجة الدعم الضمني المقدم من الحكومة للمنتجات البترولية.

٢- إنتاج البنوك: حيث تقدم البنوك نوعين من الخدمات هما:

أ - خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة: تم الاعتماد على تقارير البنك المركزي الشهرية لمعرفة قيمة الودائع لدى البنوك في آخر المدة أو آخر شهر في السنة، وكذلك قيمة القروض، مع معرفة سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، وسعر الخصم بين البنوك، لحساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة (FISIM) كالتالي:

الإنتاج المقدر لخدمات الوساطة المالية = (إجمالي قيمة القروض مضروباً في سعر الفائدة على القروض مطروحاً منها إجمالي قيمة القروض مضروباً في سعر الخصم بين البنوك) + (إجمالي قيمة الودائع مضروباً في سعر الخصم بين البنوك مطروحاً منها إجمالي قيمة الودائع مضروباً في سعر الفائدة على الودائع).

وهذه الطريقة أدق من طريقة الاعتماد على الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة، وقد تم توزيع خدمات الوساطة المالية والمقدرة بطريقة غير مباشرة من خلال أنواع القروض والودائع حسب النشاط والقطاع على الأنشطة الاقتصادية المستخدمة لها.

ب - الإنتاج الفعلي للبنوك وهو يشمل عائد الخدمات المصرفية من العمولات، وأرباح وخسائر عمليات بيع النقد الأجنبي والخدمات المصرفية الأخرى.

٣- إنتاج شركات التأمين: تم حساب الإنتاج المقدر لشركات التأمين التي تقوم بتلقى أقساط التأمين واستثمارها ودفع التعويضات للمتضررين كالتالي:

الإنتاج المقدر = الأقساط المحصلة - التعويضات المدفوعة - التغير في الاحتياطيات

أما الإنتاج الفعلي فيتم حسابه كالتالي:

الإنتاج الفعلي = عمولات إعادة التأمين + الإيرادات الأخرى + الإيجارات

٤- حسابات الحكومة: تم حساب الإنتاج الحكومي بطريقة مختلفة عن حساب الإنتاج في بقية القطاعات الأخرى، حيث أن الحكومة تقوم بإنتاج الخدمات التي تخدم الأغراض العامة ولا تهدف إلى الربح. وبالتالي فإن قيمة الإنتاج الحكومي لن تكون هي قيمة الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من تقديم الخدمات، ولكن ستكون قيمة ما تم إنفاقه من مصروفات على إنتاج الخدمات العامة (منهج التكلفة). ويتمثل هذا الإنفاق في تعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم التي تدفعها الوحدات الحكومية، وكذلك قيمة الإهلاك (يتم تقديره في الحسابات القومية كنسبة من القيمة المضافة لقطاع الحكومة حيث لا تتضمن حسابات الحكومة تقديراً للإهلاك).

٥- إنتاج التأمين الصحي: تم معالجة هيئة التأمين الصحي على اعتباره نشاط صحي وليس تأمين.

٦- الإيجارات السكنية الفعلية والاحتسبة: تم الاعتماد على بيانات بحث الدخل والإنفاق، بالإضافة لبيانات التعداد الاقتصادي لتقدير قيمة الإيجارات السكنية الفعلية والاحتسبة للأسر المعيشية، وذلك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨.

٧- هوامش النقل والتجارة: تم حساب إجمالي هامش النقل من خلال إجمالي الإنتاج لنقل البضائع لكل أنشطة النقل (برى - سكك حديد - مائي - جوى). وتم حساب الهامش التجارى للمنتجات عن طريق حساب إجمالي المبيعات لحساب المنشأة لكل من تجارة الجملة والتجزئة فى القطاع الخاص والعام وقطاع الأعمال العام مطروحاً منه مشتريات البضائع بغرض البيع.

تم توزيع هوامش النقل والتجارة على المنتجات فى عمود خاص بكل منهما فى جدول العرض للحصول على قيمة هذه المنتجات بسعر المشتري، مع وضع هذه الهوامش بقيمة سالبة أمام الصفوف الخاصة بمنتجات التجارة والنقل، وذلك حتى يتحقق التوازن بين العرض والاستخدام من خدمات النقل والتجارة بسعر المشتري.

#### ٨- الصادرات والواردات:

أ- الصادرات والواردات السلعية: تم الاعتماد على قاعدة بيانات التجارة الخارجية بالجهاز وفقاً لتصنيف (HS)، وتم تحويلها وفقاً للتصنيف المركزى للمنتجات (CPC)، من خلال الربط بين التصنيفين.

ب- الصادرات والواردات الخدمية: تم الاعتماد على بيانات ميزان المدفوعات الذى يعده البنك المركزى المصرى، وتم وضعها فى عمود خاص بالصادرات والواردات الخدمية منفصلاً عن الصادرات والواردات السلعية.

ج- مشتريات المقيمين المباشرة فى الخارج: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر فى ميزان المدفوعات وهى تعتبر واردات، حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه المقيمون خارج مصر أى فى الدول الأجنبية. علماً بأن هذه المشتريات تعالج كواردات وكإنفاق استهلاكى نهائى عائلى ولذلك فإن قيمتها تدرج فى عمود الواردات فى جدول العرض وفى عمود الإنفاق العائلى فى جدول الاستخدام أمام الصف الخاص بها.

د- مشتريات غير المقيمين فى الداخل: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر فى ميزان المدفوعات وهى تعتبر صادرات، حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه غير المقيمين داخل مصر. ولذلك فإنه قد تم خصم هذه المشتريات من الإنفاق العائلى وإضافتها إلى الصادرات فى نفس الجدول أمام الصف الخاص بها، ومن ثم فإن جملة الصف تساوى صفرًا. حيث تظهر هذه المشتريات بقيمة سالبة فى عمود الإنفاق العائلى وبقيمة موجبة فى عمود الصادرات.

ه- تظهر الواردات السلعية والخدمية والتعديلات ومشتريات المقيمين بالخارج فى جدول العرض.

و- تظهر الصادرات السلعية والخدمية ومشتریات غیر المقيمين بالداخل في جدول الاستخدام.

٩- مصنوفة الضرائب والرسوم الجمركية: تم الاعتماد في تقدير الضرائب والرسوم الجمركية على الحساب الختامي للدولة الصادر عن وزارة المالية، وهي تتمثل في الضرائب على السلع والخدمات، وضرائب التجارة الدولية، والضرائب على الأعمال التجارية. وتم تقسيم هذه الضرائب في جدول العرض إلى:

أ- الرسوم الجمركية: وهي قيمة ضرائب التجارة الدولية، بإستثناء الضرائب على الصادرات، وتم الحصول على توزيع الرسوم الجمركية على المنتجات والضرائب على السلع المستوردة من إحصاءات التجارة الخارجية المعتمدة على بيانات مصلحة الجمارك.

ب- الضرائب على المبيعات للسلع المستوردة: وهي قيمة ضرائب المبيعات على السلع المستوردة وتم الحصول على توزيع ضرائب مبيعات السلع المستوردة من إحصاءات التجارة الخارجية المعتمدة على بيانات مصلحة الجمارك.

ج- الضرائب على مبيعات السلع المحلية وهي قيمة ضرائب المبيعات على السلع المحلية

د- الضرائب الأخرى على المنتجات: وهي عبارة عن إجمالي ضرائب السلع والخدمات وضرائب الأعمال التجارية ولا تشمل الرسوم الجمركية وضرائب مبيعات السلع المستوردة والسلع المحلية، وقد تم توزيعها وفقاً للمنتجات الموجودة في جدول العرض من خلال التفصيلات الواردة في الحساب الختامي للدولة.

هـ- مصنوفة الإعانات على المنتجات: تم الاعتماد في تقدير الإعانات على الحساب الختامي للدولة وفقاً للتقسيم الاقتصادي، وهو يتضمن دعم السلع التموينية وتم توزيعه على الخبز، والسلع التي تباع بموجب البطاقات التموينية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للسلع التموينية. وكذلك تم توزيع دعم المواد البترولية على المنتجات البترولية المختلفة.

١٠- الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي: تم حساب الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي بالاعتماد على بحث الدخل والإنفاق عام ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث تم عمل ربط بين التصنيف المركزي للمنتجات **CPC** وتصنيف الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات حسب الغرض **COICOP**، بجانب الاعتماد على طبيعة كل منتج من حيث استخدامه كاستهلاك وسيط أو استهلاك نهائي أو تكوين رأسمالي. وقد قدر الإنفاق النهائي لبعض المنتجات كمتعم حسابي في جدول الاستخدام من

خلال منهجية التدفق السلعي. ومن ثم هناك فرق كبير بين الاستهلاك العائلي في جدول الاستخدام، وبحث الدخل والإنفاق.

١١- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي: يتم حساب الاستهلاك النهائي الحكومي بطريقة غير مباشرة، من خلال قيمة ما تم إنتاجه مطروحاً منه حصيلة بيع السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة.

١٢- التكوين الرأسمالي: تم توزيع التكوين الرأسمالي حسب نوع المنتج، وفقاً لكل نشاط.

١٣- مصفوفة التغيير في المخزون: تم حساب التغيير في المخزون على مستوى النشاط، من واقع بيانات التعداد الاقتصادي. وقد تم توزيع التغيير في المخزون للمخزون على منتجات البترول، وتوزيع التغيير في المخزون لقطع الغيار والمهمات على منتجات المعدات، وتوزيع التغيير في مخزون المواد الأولية وفقاً لهيكل مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية وبذلك تم إعداد مصفوفة للتغيير في المخزون حسب المنتج والنشاط.

١٤- التحويل من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشتريين: وكما أشرنا من قبل فإن جدول العرض يتم تحويله من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشتريين من خلال إضافة إجمالي هوامش النقل والتجارة وصافي الضرائب والرسوم الجمركية والإعانات على المنتجات، وبالتالي نحصل على جملة العرض بأسعار المشتريين حتى يتسق مع جدول الاستخدام المقوم بأسعار المشتريين.

١٥- تقدير القطاع غير المغطى: تغطي بيانات التعداد الاقتصادي جميع الأنشطة المنظمة (داخل المنشآت)، ولا تغطي الأنشطة خارج المنشآت. ولذلك تم الاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة لتقدير الإنتاج خارج المنشآت للأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث تم تقدير الإنتاج باستخدام عدد العاملين خارج المنشآت من مسح القوى العاملة مضروباً في متوسطات إنتاجية العامل المقدر من التعداد الاقتصادي للمنشآت الصغيرة كما تم تقدير نسب المستلزمات والأجور والبيانات الاقتصادية الأخرى من التعداد الاقتصادي واستخدامها لتقدير المستلزمات والأجور والمتغيرات الأخرى خارج المنشآت مع مراعاة تقدير الأجور للعاملين بأجر فقط.

كما تم الاستعانة بمسح الدخل والإنفاق لاشتقاق إنتاج بعض الخدمات باستخدام جملة إنفاق الأسر على هذه الخدمات بجانب الاعتماد على منهجية التدفق السلعي خلال عملية التوازن بين جانبي العرض والاستخدام لتقدير الإنتاج المحلي لبعض المنتجات.

١٦ - تم استخدام منهجية RAS لإجراء عملية التوازن لمصفوفة الاستهلاك الوسيط بعد تخصيص الفروق بين العرض والاستخدام وفقاً لكل منتج.

#### عاشراً: أهم المشكلات:

- ١- صعوبة تصنيف الضرائب والإعانات حسب المنتج المفروض عليه الضرائب أو المقدم له الإعانات.
- ٢- صعوبة إعادة تصنيف هوامش النقل والتجارة حسب نوع المنتج.
- ٣- عدم الاتساق بين البيانات وذلك بسبب الاعتماد على مصادر مختلفة لجانب العرض والاستخدام.
- ٤- صعوبة تقدير الأنشطة غير المغطاه إحصائياً أو التي لديها مصادر بيانات ينقصها الشمول والدقة.

#### حادي عشر: طرق إتاحة البيانات:

ورقياً - CD - إلكترونياً علي الموقع الإلكتروني للجهاز.

## المؤشرات العامة

### المؤشرات الإجمالية:

١. بلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ بالأسعار الجارية ٤٣٣١,٩ مليار جنيه، حيث بلغ إجمالي الإنتاج بالأسعار الأساسية لنفس العام ٦٧٦٥,٨ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي الاستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين ٢٥٧٧ مليار جنيه.
٢. بلغ إجمالي الأجور (تعويضات العاملين) ٦٦١,٨ مليار جنيه وبلغ إجمالي الإهلاك ٢١٥,٣ مليار جنيه وبلغ صافي فائض التشغيل ٣٤٨١,٩ مليار جنيه.
٣. بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي ٣٥١٩,٧ مليار جنيه وبلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية ٤٢,٣ مليار جنيه في حين بلغ الإنفاق النهائي للحكومة ٣٦٥,٩ مليار جنيه.
٤. بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي ١٠٤٧,٣ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي الصادرات ٩٦٤,١ مليار جنيه وبلغ إجمالي الواردات ١٤٨٨,٢ مليار جنيه.
٥. بلغ إجمالي الضرائب على مبيعات السلع المستوردة ٨٣,٩ مليار جنيه في حين بلغت ضرائب المبيعات على السلع المحلية ٥٨,٩ مليار جنيه وبلغت الضرائب الأخرى على المنتجات ١٧٣,٨ مليار جنيه وبلغ إجمالي الرسوم الجمركية ٣٧,٩ مليار جنيه بينما بلغت قيمة الإعانات على المنتجات ٢١١,٤ مليار جنيه.

### مساهمة القطاعات التنظيمية في القيمة المضافة:

١. بلغ إجمالي القيمة المضافة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ (بالأسعار الأساسية) ٤١٨٨ مليار جنيه.
٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع المشروعات غير المالية ٣٦٨٢,٧ مليار جنيه وهي تمثل ٨٧,٩٢% من إجمالي القيمة المضافة.
٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع الحكومة العامة ٣١٩,١ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٧,٦٢% من إجمالي القيمة المضافة.
٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للمشروعات المالية ١٦٢,٢ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٣,٨٧% من إجمالي القيمة المضافة.
٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية ٢١,٩ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٥٢% من إجمالي القيمة المضافة.
٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة القطاع العائلي الأسر المعيشية ٢,٩ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٠٧% من إجمالي القيمة المضافة.

#### مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة:

١. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الصناعات التحويلية حوالي ٥٩٩,١ مليار جنيه وهي تمثل ١٤,٣% من إجمالي القيمة المضافة.
٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ٥٨١,٩ مليار جنيه وهي تمثل ١٣,٨٩% من إجمالي القيمة المضافة.
٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الزراعة والحراثة والصيد ٤٥٢,٥ مليار جنيه وهي تمثل ١٠,٨% من إجمالي القيمة المضافة.
٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر ٤٣٥,٨ مليار جنيه وهي تمثل ١٠,٤١% من إجمالي القيمة المضافة.
٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة النقل والتخزين ٣٨١,٩ مليار جنيه وهي تمثل ٩,١٢% من إجمالي القيمة المضافة.
٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التشييد والبناء ٢٤٤,٧ مليار جنيه وهي تمثل ٥,٨٤% من إجمالي القيمة المضافة.